للنشر الفوري

01 فيفري 2016

للاتصال: تونس، فدى نصرالله fida.nasrallah@cartercenter.org

للاتصال: أطلنطا، صويا اليسون soyia.ellision@cartercenter.org

مركز كارتر يدعو إلى تحرك عاجل من البرلمان يرمي إلى تدعيم السلطة القضائية وتسريع الاستعدادات للانتخابات وتركيز المحكمة الدستورية

شهدت تونس مؤخّرا انقضاء سنة على انطلاق أشغال مجلس نواب الشعب. وبهذه المناسبة يهنئ مركز كارتر المجلس على إنجازه خطوات هامة على درب تدعيم دولة القانون، عبر التركيز السريع للهيئة الوقتية لرقابة دستورية مشاريع القوانين واعتماد القانون المتعلق بالمحكمة الدستورية. كما يثمّن تميّز الهيئة الوقتية لرقابة دستورية مشاريع القوانين بالصرامة في فرض احترام مشاريع القوانين للدستور، وفي المقابل يلاحظ المركز وجود تأخير في اعتماد القوانين في عديد المجالات البالغة الأهمية. و يحثّ مجلس نواب الشّعب على مواصلة جهوده قصد تركيز المؤسسات الدستورية واتخاذ التشريعات التي تخوّل تحقيق أهداف الثورة.

وإذا كانت أسباب عدّة وراء التّأخير في العمل التشريعي، بعضها خارج عن إرادة مجلس نواب الشّعب، فإنه من الضروري أن يتم ترفيع نسق عمل المجلس احتراما منه للآجال الدستورية المتعلقة بتنظيم وتركيز المجلس الأعلى للقضاء واستكمال تركيبة المحكمة الدستورية، إضافة إلى ضرورة اضطلاعه بسنّ التّشريع الانتخابي، بما في ذلك القانون المتعلق بتحديد الدوائر الانتخابية، وهي مسألة أساسية فيما يخصّ إنجاز الانتخابات الجهويّة و البلدية المبرمجة.

يعدّ ضمان الفصل بين سلطة قضائية مستقلة والسلطة التنفيذية أحد الأهداف الرئيسية في تونس ما بعد الثورة. وفي هذا الصدد، يعبّر مركز كارتر عن بالغ انشغاله من عدم التّقيّد بآجال تركيز المجلس الأعلى للقضاء، الذي حمّله الدستور مسؤولية حماية القضاة من النّقل التّعسفيّة والسّهر على توفير الضمانات لهم على صعيد التّسميّات والتّرقيّات والتّأديب. و لاريب في كون إرساء المجلس الأعلى للقضاء من شأنه أن يضمن استقلاليّة وحسن سير النّظام القضائي. إلاّ أنّ ختم القانون المتعلّق بتنظيم وسير المجلس الاعلى للقضاء

قد تعطل في مناسبتين نتيجة لعدم توفّق المجهودات التشريعية في اعتماد نصّ تشهد الهيئة الوقتيّة لرقابة دستوريّة مشاريع القوانين بمطابقته لأحكام الدستور.

لقد عرف مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالمجلس الأعلى للقضاء تقلّبات عديدة. حيث وقع اعتماد المشروع في مناسبتين، بيد أن الهيئة الوقتيّة لرقابة دستورية مشاريع القوانين صرحت مرّتين بعدم دستورية النص المذكور. و ينبغي ان يتحلّى مجلس نواب الشعب بقدر أعلى من الصّرامة لدى اضطلاعه بإعادة النظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء وكذلك فيما يخص المشاريع التي ستعرض على أنظاره لاحقا.

إنّ مركز كارتر يعبّر كذلك عن قلقه ازاء التّأخير في تركيز المحكمة الدستورية، التي انقضى اجلها الدستوري منذ نوفمبر 2015. ولابد من التّنويه إلى أن تأجيل تركيز المجلس الأعلى للقضاء يؤثر بدوره بصورة مباشرة على استكمال تركيبة المحكمة الدستورية، باعتبار تكليف المجلس بتسمية أربعة من أصل 12 عضوا تتشكّل منهم المحكمة. إن التاكيد على ضرورة تركيز المحكمة الدستورية مستمد من الطابع المؤقت للهيئة الوقتيّة لرقابة دستورية مشاريع القوانين. فالطّابع الانتقالي للهيئة ومحدوديّة صلاحيّاتها يعيقان مسار ملاءمة التشريعات المعتمدة في عهد نظام بن علي مع الدستور الجديد، باعتبارهما يحولان دون بتّ الهيئة في مسائل لها تداعياتها على الأمد الطويل.

إن بطء تقدّم العمل التّشريعيّ يهدّد الالتزام بمراحل رزنامة الانتخابات الجهويّة والبلدية المزمع إجراؤها في 30 أكتوبر 2016. مع رغم قيام الحكومة بإيداع مشروع لتنقيح القانون الانتخابي يتضمّن أساسا إضافة أحكام متعلقة بالانتخابات الجهويّة والبلدية، لدى مجلس نواب الشعب مع توصية بتعجيل النظر، إلا ان ذلك غير كاف، حيث أنّ إنجاز التشريع المتعلّق بتحديد الدوائر الانتخابية هو بدوره متأكّد. وهو ما يتطلّب عرض مشروع القانون المذكور في أقرب الآجال على أنظار المجلس وبما يضمن عمليّة مراجعة شاملة للتّشريع المطلوب لإنجاز الانتخابات. و في غياب هذه التطورات التشريعية، فإن هيئة الانتخابات والأحزاب السّياسيّة ومنظّمات المجتمع المدني تجد نفسها غير قادرة على أن تستعد بصورة ناجعة للانتخابات الجهويّة والبلديّة قبل صدور التقسيم الجديد للدوائر الانتخابيّة. فإذا تقرر إجراء الانتخابات سنة 2016، فلا بدّ أن يتم تسريع اعتماد النّصّين من المجلس. كما يستحسن أن يصادق المجلس على القانون المتعلق باللاّمركزية قبل مدّة كافية من إنجاز الانتخابات الجهويّة والبلدية حتى يتسنّى استيعاب أدوار وصلاحيات المجالس الجهويّة والبلدية التي سيتمّ انتخابها.

ويحثّ المركز كذلك على ضرورة الالتزام بأحكام الباب السادس من الدّستور التّي تقتضي تدخّل المشرّع لتنظيم الهيئات الدستوريّة المستقلّة الخمسة وتيسير عملها. حيث ينتظر تنظيم وتركيز ثلاثة منها وهي هيئة حقوق الإنسان، هيئة التّنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة وهيئة الحوكمة الرّشيدة ومكافحة الفساد. كما يتطلب احترام الدّستور ملاءمة التشريع المتعلّق بهيئة الاتّصال السّمعي والبصري ومراجعة تركيبتها. أما الهيئة العليا المستقلة للانتخابات فتحتاج إلى التّجديد الجزئي لمجلسها.

وبغضّ النّظر عن ضرورة استحثاث العمل في المجال التّشريعي، فإن مركز كارتر يدعو هيئة الانتخابات إلى السّعي إلى اعتماد التّوصيات التي صدرت عنها ضمن تقريرها المتعلّق بانتخابات 2014. حيث أنّ تجسيم عدد منها لا يتطلب تدخل المشرّع، ومن ضمنها تحفيز المشاركة المواطنيّة في الانتخابات البلديّة والالتزام بمعيّة الأحزاب السياسيّة والمجتمع المدني فيما يخصّ توعية النّاخبين.

منذ انتهاء الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس في ديسمبر 2014، اهتم مركز كارتر بمتابعة نشاط مجلس نوّاب الشّعب، لاسيّما فيما يتعلّق بعملية ملاءمة مبادئ الدّستور الجديد مع التّشريعات الوطنيّة الموجودة وتلك التي هي قيد المداولة حاليا.

وفي إطار روح المساندة والاحترام، يقترح مركز كارتر بعض التوصيات لغاية المساعدة في تقدم المسار :

- إلى السيد رئيس الجمهورية:

1- استعمال الصلاحيات المخوّلة من الدستور والتّي تسمح له بتسمية الأعضاء الأربعة الأخيرين للمحكمة الدّستورية، لغاية تحقيق التناصف على مستوى تركيبتها، إن تطلب الأمر ذلك.

2-أن يتولى، بنفس المناسبة، الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توفّر عنصر التّنوّع في اختصاصات أعضاء المحكمة الدستورية، من ذوي التّخصّصات القانونية وغير القانونية، وذلك للمساهمة في ضمان السّير الأمثل والفعّال للمحكمة.

- إلى مجلس نوّاب الشّعب:

1- اعتماد القانون الأساسي المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء حتى يتسنّى تركيز المحكمة الدّستوريّة والمضيّ قدما في إنجاز إصلاح القضاء.

2- اعتماد التّشريع المرتبط بالانتخابات الجهوية والبلدية والنّصّ المقترن به والمتعلّق بتقسيم الدوائر الانتخابية، وفقا لورقة الطّريق المقترحة، حتى يتم انجاز الانتخابات دون تأخير. وباعتبار أنّه يزمع تنظيم الاقتراع يوم 30 أكتوبر 2016، فإنّ احترام هذا الموعد يتطلب بذل جهود كبيرة.

3- القيام بمراجعة شاملة وشفّافة لتقسيم الدوائر الانتخابيّة، فيما يتعلق بمختلف الانتخابات. وعلى المستوى البلدي، ضمان استناد ضبط حدود الدوائر الانتخابية الى معايير موضوعيّة لدى ضمّ أو استبعاد مناطق معيّنة. كما يستحسن، لدى رسم حدود جديدة للدوائر الانتخابيّة الجهويّة والبلدية، القيام بدراسة ميدانية معمقة على مستوى التجمعات السّكنية والمناطق المشمولة بالتقسيم المذكور.

- إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات:

1-الشروع في القيام، بالتعاون مع الأحزاب السّياسيّة والمجتمع المدني، بحملة تحسيسيّة للنّاخبين تؤكّد على ضرورة تحيين قوائم الناخبين قبل إنجاز الانتخابات الجهوية والبلدية. ومن المهمّ أن تتضمّن الحملة المذكورة إجراءات لتشجيع الشّباب والنساء الريفيّات، الذين لا يمتلكون بطاقة تعريف وطنية، على استخراج الوثيقة المذكورة، حتى ييسّر ذلك ضمّهم إلى السّجل الانتخابيّ.

2- تنظيم اجتماعات دورية مع ممثلي المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمترشحين المستقلّين المحتملين قصد تدعيم المقاربة التّشاركية لدى هيئة الإنتخابات.

####

"نشر السلام. مكافحة الأمراض. بناء الأمل"

باعتباره منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، أسهم مركز كارتر في تحسين حياة الشعوب في أكثر من 70 بلدا من خلال حل النزاعات؛ وتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان و الفرص الاقتصادية؛ ومكافحة الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية. وقد قام الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، وزوجته روزالين بتأسيس مركز كارتر عام 1982، بمشاركة جامعة إيموري من أجل نشر السلام وتحسين الصحة على مستوى العالم.

زر موقعنا على الواب CarterCenter.org ,تابعنا على تويتر @CarterCenter
تابعنا على الفيس بوك Facebook.com/CarterCenter , تطلع على
قضايانا CarterCenter/Causes.com , شاهدنا على يوتوب CarterCenter/YouTube.com اضفنا على
جوجل + CarterCenter+/http://google.com